الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5185 | الجمعة | 25 ذي القعدة 1446 هـ | 23 مايو 2025 م | السنة الثامنة عشرة

بهدف تحفيز القطاع الخاص في بيئة تنظيمية أكثر كفاءة وجاذبية

مشاركون بمؤتمر «إستراتيجية الكويت الاقتصادية» : البلاد تشهد مرحلة تحول إستراتيجي لتعزيز التنافسية الإقليمية

حمد المرزوق : التوجيهات السامية تهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية الرئيسية لإحداث تحولات جوهرية

تنويع مصادر الدخل ومعالجة الاختلالات في المالية العامة ينسجم مع الأهداف الطموحة رؤية« كويت جديدة 2035 »

إحياء وتفعيل المشاريع الإستراتيجية الكبرى مثل ميناء مبارك ومحطة كهرباء شمال العبدلي وتطوير البنية التحتية القائمة

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل يلقي كلمته

العجيل متوسطا عددا من الحضور

خالد الشملان : «بيتك» يلعب دورا محوريا في مسيرة التنمية ويسخر إمكاناته للمساهمة في استدامة نمو وازدهار الكويت

فيصل صرخوه : حجم الاقتصاد الكويتي يتيح لنا التحرك بسرعة وتجربة أفكار جديدة تعزز شراكات حقيقية بين القطاعين

أكد مشاركون في مؤتمر (استراتيجية الكويت الاقتصادية الجديدة 2025) - عصر الكويت الجديد 2025 - أن الكويت تشهد مرحلة تحول استراتيجي بتوجيهات سامية من القيادة السياسية نحو تعزيز التنافسية الإقليمية وتحفيز القطاع الخاص في بيئة تنظيمية أكثر كفاءة وجاذبية للاستثمار.

جاء ذلك في كلمات ألقاها المشاركون في المؤتمر الذي افتتحه وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل في وقت سابق أمس الأول بمشاركة نخبة من كبرى الشركات الحكومية والخاصة لتسليط الضوء على جهود الدولة لإحياء المشاريع التنموية الكبرى مثل مصفاة الزور وسكة الحديد الوطنية وميناء مبارك الكبير.

وأكد هؤلاء أهمية هذه المشاريع في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة وتطوير البنية التحتية الوطنية.

ونوه رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق بالتزام دولة الكويت بكافة قطاعاتها بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستكشاف فرص استراتيجية جديدة تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

وأشار المرزوق إلى أن الكويت تشهد تحولات اقتصادية جوهرية مدفوعة برؤية وتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التي تهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية الرئيسية وعلى رأسها تنويع مصادر الدخل ومعالجة الاختلالات في المالية العامة للدولة مما ينسجم مع الأهداف الطموحة رؤية (كويت جديدة 2035).

ولفت إلى ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عبر حزمة من التشريعات لدعم الشراكة بين الحكومة والمطورين العقاريين من القطاع الخاص لبناء الوحدات السكنية بالإضافة إلى إصدار آلية تمويل مستدامة لهذا القطاع من خلال البنوك المحلية.

وبين المرزوق أهمية الإسراع في معالجة القضايا الاقتصادية العاجلة مثل إصدار قانون الدين العام للمساهمة في إدارة المالية العامة واحتياجات التدفقات النقدية للدولة وإحياء وتفعيل المشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل ميناء مبارك الكبير ومحطة كهرباء شمال العبدلي إلى جانب تطوير البنية التحتية القائمة.

من جهته قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد الشملان في كلمته إن العصر الجديد الذي تشهده الكويت ليس مجرد مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية بل يعكس مرونة الكويت وخططها الطموحة.

ولفت الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي يبدي التزامه بلعب دور محوري في هذه المسيرة وتسخير إمكاناته للمساهمة في استدامة نمو وازدهار الكويت.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار والرئيس التنفيذي ل(كامكو إنفست) فيصل صرخوه في كلمة له إن حجم الاقتصاد الكويتي يشكل ميزة إذ يتيح لنا التحرك بسرعة وتجربة أفكار جديدة تسهم في تعزيز شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص.

وأشار صرخوه إلى التقدم الذي تم احرازه في مجال أسواق المال مستعرضا أبرز التطورات والمحطات التحولية مثل خصخصة بورصة الكويت والإصلاحات التي قامت بها هيئة أسواق المال وإدراج الكويت في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI) بالإضافة إلى إصدار قانون لدين العام.

وليد الخشتي : التحول الاقتصادي لا يقوم فقط على البنية التحتية والاستثمار بل يرتكز على الإنسان والشراكات والتكنولوجيا الهادفة

من ناحيته قال الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في شركة (زين الكويت) وليد الخشتي في كلمة مماثلة إن الكويت شهدت خلال السنوات الماضية خطوات جريئة نحو تعزيز اقتصادها الرقمي مضيفا أن التحول الاقتصادي لا يقوم فقط على البنية التحتية والاستثمار بل يرتكز على الإنسان والتكنولوجيا الهادفة.

وأشاد الخشتي بالدور الحيوي والجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتحسين بيئة الأعمال في البلاد وتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز التنافسية ووضع الكويت على الخارطة العالمية كمركز مالي جاذب للاستثمار. وذكر أن الشراكات مع القطاع العام ورواد التكنولوجيا ترسخ مستقبل الكويت الرقمي المستدام مؤكدا أنها مستمرة في دعم الجهود التي تسهم في تحقيق (كويت جديدة 2035) كونها مؤسسة وطنية تمثل القطاع الخاص الكويتي.

وتم خلال المؤتمر الذي تنظمه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتعاون مع مجموعة (ذا بزنس يير) إقامة جلستين حواريتين سلطتا الضوء على أبرز القطاعات الاستراتيجية ومجالات الاستثمار الحيوية في الكويت.

وتناولت الجلسة الأولى أهمية تحول الشركات العائلية إلى شركات مدرجة ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي ضمن بيئة سياسية مستقرة وأجندة تنموية طموحة إلى جانب مناقشة أحدث السياسات والتشريعات التي تعزز جاذبية الكويت كمركز استثماري إقليمي.

أما الجلسة الثانية فقد ركزت على تطور القطاع الصناعي الكويتي وأهمية تنويع مصادر الدخل ودمج الاستدامة ضمن استراتيجيات النمو إذ ناقش المتحدثون آليات تقليل الاعتماد على النفط ودور التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاعات الصناعية إلى جانب استعراض الفرص الواعدة في الطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة لبناء اقتصاد تنافسي ومستدام.

في الربع الأول من 2025

اللوغاني : 3.1 % نموا حققتها التجارة العالمية للغاز المسال وبلغت حصة الدول العربية 26.4 %

أسعار الغاز في الأسواق الأوروبية والآسيوية حققت مكاسب قوية خلال الربع الأول من 2025 بسبب تنامي المخاوف

قال الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة (AEO) -أوابك سابقا- جمال اللوغاني أمس الخميس إن التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال حققت خلال الربع الأول من العام 2025 نموا مرتفعا بلغت نسبته على أساس سنوي نحو 3ر1 بالمئة وبلغت حصة الدول العربية 26ر4 بالمئة من إجمالي التجارة العالمية.

وأضاف اللوغاني لـ (كونا) بمناسبة إصدار الأمانة العامة للمنظمة تقريرها عن الربع الأول من 2025 حول تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين أن التقرير يستعرض أبرز تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي والموقف الاستثماري في المشاريع المخطط تنفيذها وفق آخر المستجدات والتطورات الدولية والعربية حول دور الهيدروجين في عملية تحول الطاقة.

وأوضح أن أسعار الغاز في الأسواق الأوروبية والآسيوية حققت مكاسب قوية خلال الربع الأول من 2025 بسبب تنامي المخاوف من تداعيات توقف إمدادات الغاز الروسي المار عبر أوكرانيا بعد انتهاء اتفاقية الترانزيت الموقعة بين روسيا وأوكرانيا إضافة إلى موجات الطقس البارد التي اجتاحت عدة دول أوروبية مما حفز الطلب على الغاز في قطاع التدفئة.

جمال اللوغاني

وتوقع زيادة الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025 بنسبة نمو تقارب 3ر3 بالمئة مقارنة بمستويات العام 2024 لتصل إلى نحو 425 مليون طن.

وذكر أنه على الرغم من هذه الزيادة المرتقبة في الإمدادات فإن الطلب العالمي سيظل قادرا على استيعابها مما يبقي على الأسعار في مستويات مرتفعة خلال 2025 مقارنة بالعام السابق مدفوعة بالعوامل الجيوسياسية واحتدام المنافسة بين السوقين الأوروبي والآسيوي على اجتذاب شحنات الغاز الطبيعي المسال.

صناعة الهيدروجين لا تزال في مراحلها الأولى من التطوير وهي بحاجة إلى سنوات من العمل والتنسيق لتكوين سوق عالمي ناضج ومستقر

وفيما يتعلق بالهيدروجين أفاد بأن عدد الدول التي أبدت اهتماما رسميا بالاستثمار في قطاع الهيدروجين بلغ نحو 65 دولة وفقا لرصد المنظمة وهذه الدول مجتمعة تشكل نحو 85 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي كما تساهم بنحو 80 بالمئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم مما يبرز الأهمية الكبيرة لهذا التوجه في سياق جهود التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

وقال إن عدد الدول العربية التي أعدت وأعلنت استراتيجياتها الوطنية للهيدروجين بلغ ست دول عربية بنهاية مارس الماضي وهذا يعكس التطور المتسارع في إعداد السياسات الوطنية والتزام الدول العربية بتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لدخول سوق الهيدروجين العالمي.

وأكد اللوغاني أن صناعة الهيدروجين لا تزال في مراحلها الأولى من التطوير وهي بحاجة إلى سنوات من العمل والتنسيق لتكوين سوق عالمي ناضج ومستقر.

وبين أن تحقيق الأهداف الطموحة المعلنة من بعض الدول العربية يظل ممكنا لكنه مشروط بتطور عدد من العوامل وفي مقدمتها وجود طلب عالمي على الهيدروجين منخفض الكربون وانخفاض تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ بتأثير التقدم التكنولوجي إلى جانب بناء بنية تحتية متكاملة وواسعة النطاق تشمل النقل والتخزين والتوزيع.

وأشار إلى أن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات سيعد عاملا محوريا في تسريع وتيرة التطوير وتخفيض المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذا القطاع الناشئ.

عقد في دبي بحضور 1800 من صناع القرار في مجال الخدمات المصرفية

«الخليج» راع لمؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك 2025

فريق بنك الخليج خلال المشاركة

مشاركة أكثر من 75 متحدثاً بارزاً من خبراء الصناعة من أكثر من 45 دولة

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز دوره في تطوير سوق رأس المال المحلي، وحرصه على التواصل مع مجتمع الأعمال في المنطقة، جدد بنك الخليج رعايته في فعاليات مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك 2025، الذي يُعد الحدث الأبرز في مجال الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في المنطقة، والذي عُقد في مركز المؤتمرات والفعاليات بمدينة جميرا في دبي يومي 20 و21 مايو الجاري. وترأس وفد بنك الخليج المشارك في المؤتمر نائب الرئيس التنفيذي سامي محفوظ، حيث استقطب الحدث أكثر من 1800 مشارك من كبار صُناع القرار، وممثلي الجهات السيادية، والشركات الكبرى، والمستثمرين، والبنوك، وشركات المحاماة، والهيئات التنظيمية، ومزودي الخدمات المالية، والمتخصصين في التمويل السيادي والائتمان الخاص.

كما شهد المؤتمر مشاركة أكثر من 75 متحدثاً بارزاً من خبراء الصناعة من أكثر من 45 دولة، مما جعله منصة رائدة للحوار الاستراتيجي ومتابعة مستجدات السوق.

وتجسد مشاركة بنك الخليج السنوية في هذا المؤتمر الإقليمي المرموق حرصه على ترسيخ مكانته كبنك رائد في المنطقة، والتزامه المستمر بدعم مسارات النمو الاقتصادي من خلال بناء شراكات استراتيجية مع أبرز الجهات الفاعلة في الأسواق المالية، واستكشاف آفاق جديدة للتعاون، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات مع نخبة من صُناع القرار والخبراء والمختصين في القطاعين المصرفي والاستثماري، بما يسهم في دفع عجلة التطوير والابتكار في الخدمات المالية.

وحرص وفد البنك على المشاركة في المناقشات الإستراتيجية حول أسواق رأس المال، والبقاء على اطلاع دائم بأحدث الاتجاهات والتطورات في هذا المجال، لاسيما في ظل النمو المتواصل لإصدارات السندات والصكوك في المنطقة، إذ يوفر المؤتمر منصة مثالية للتواصل وتبادل الآراء بين البنوك والشركات الاستثمارية، واستكشاف فرص التعاون والنمو المحتملة، مما يعزز من حضور بنك الخليج في أسواق رأس المال الديناميكية بالمنطقة، ويدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية في هذا السياق.